

إشكالية التقسيم الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط Regional division's problem of Middle East Area

فيصل بوالجديري*

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - الجزائر

f.bouldjedri@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/05/23

تاريخ الارسال: 2022/02/26

ملخص:

تبحث هذه الورقة في الاستثناءات النظرية والمفهومية التي تعترض الباحثين عند دراسة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. وتهدف لمعالجة إشكالية موقع الشرق الأوسط من عملية تقسيم العالم إلى مناطق، أو البحث في ثنايا عملية التقسيم الإقليمي للشرق الأوسط. وقد اعتمدت في ذلك على توليفة من المقاربات بين حقل الدراسات المناطقية Area studies ، وبين حقل الدراسات الإقليمية الذي يهتم بدراسة العلاقات الدولية عبر أجزاء من جهة ثانية، وبين الدراسات الأمنية كحقل مستقل، وما تفرع عنه كمقاربة المركب الأمني الإقليمي من جهة ثالثة. إن الشرق الأوسط لا ينقاد لخصائص النظام الإقليمي إلا بصعوبة. فباستثناء معيار التفاعل بين أعضائه لا يمكن تسميته بالإقليم. وفي تصميم التقسيم الإقليمي، تتموقع مقاربة البعد الصراعي للتفاعلات الأمنية في الريادة عند القيام بدراسته.

كلمات مفتاحية: الشرق الأوسط. الدراسات الإقليمية. دراسات المناطق. معيار التفاعل. المركب الأمني الإقليمي.

Abstract:

This paper discusses the integrative relationship between area studies and regional studies with specific reference to Middle East, it focus first on the exist difference between the two concepts of Area and Region, giving the very importance of regionalization.

such a process was driven by the unique characteristics of each area or region. this partition of the world into areas or regions will be discussed within the framework of its relation to the regional studies and international relations field. The paper will discuss the interaction' dimension in the regional typology of the Middle East area.

Then in more specialized approach, the matter will be discussed from the perspective of security analyse of its owners, since The Middle East is a place where an autonomous regional level of security has operated strongly for several decades. but it still just an arena.

Keywords: Middle East. Regional studies. Area studies. Security interation. Regional security complex.

مقدمة:

برزت دراسات المناطق أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن تطورها تزامن مع فترة الحرب الباردة، وبالضبط حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف كقوة عالمية لها ارتباطات مصلحية في كل مناطق العالم. أما الدراسات الإقليمية فقد انطلقت في مرحلة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، ثم تراجعت بفعل توسع نطاق الحرب الباردة، أين تم التعامل مع الإقليمية وما تفرزه الأقاليم بصفة عامة، كجزء من دراسة المناطق الخاضعة آنذاك لنفوذ إحدى القوتين، وأخيرا انتعشت من جديد منذ نهاية نظام القطبية الثنائية وبروز الإقليم كمستوى تحليلي في العلاقات الدولية.

من خلال تتبع سيرورة تطور دراسات المناطق والدراسات الإقليمية نجد أن الحرب الباردة سواء في تطور أحداثها أو انتهائها، يمكن أن تشكل مثالا للتفريق بين الحقلين. ففي سنوات الحرب الباردة أُخْتُزِلت الأقاليم في شكل مناطق نفوذ، وبالتالي تم التعامل مع الإقليمية كجزء من دراسة المناطق، أما في ما بعد الحرب الباردة، فتحوّلت أغلب المناطق إلى أقاليم مستقلة لتتشكّل فواعلا مهمة في العلاقات الدولية.

لكن القرن الحادي والعشرون قد يشكّل القاسم المشترك الذي دفع باتجاه إعادة الاعتبار لدراسات المناطق من جهة، وإعطاء دفعة قوية للدراسات الإقليمية بتطوير الدراسات السابقة وفق مقاربات جديدة من جهة أخرى. فقد عملت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 مثلا، على التقليل من قيمة الانتقادات الموجهة للدراسات المنطقية، وفي الوقت ذاته كرّست تلك الأحداث اعتبار الأقاليم وحدات تحليل مناسبة في العلاقات الدولية.

إن دراسة المناطق والدراسات الإقليمية لا تعبران عن شيء واحد، رغم ما بينهما من تداخل. وإذا كانت هذه الفكرة محل جدل، فإنها تعبر عن واقع الشرق الأوسط بامتياز. ففي الوقت الذي حظيت فيه أغلب أقاليم العالم باستقلالية مقبولة عقب انتهاء الحرب الباردة، لا يزال الشرق الأوسط محل جدل أكاديمي ينطلق من تسميته، مرورا بمعايير تصنيفه، وصولا إلى تفسير تفاعلاته الداخلية.

انطلق البحث من ملاحظة أساسية مفادها أن التقسيمات الإقليمية التي يجري تطبيقها على الأقاليم الأساسية في العالم، هي تقسيمات نمطية جاهزة. ويطرح هذا المقال مشكلة مركزية كما يلي: ما طبيعة العامل الذي بمقتضاه تم التعامل مع الشرق الأوسط ضمن عملية التقسيم الإقليمي للمنطقة، تسمية وعضوية وتشكيلا وتصنيفا؟.

في الفرضيات، تتصور هذه الورقة -تبعاً لذلك- بأن هناك استثناء يصنعه الشرق الأوسط في هذا الصدد، وتفترض بأن ذلك يرجع إلى مركزية عامل التفاعل، وأن طبيعة التفاعلات بين أعضائه يطغى عليها البعد الصراعى. وأما تفاعلاته المفتوحة على النظام الدولي، فسمتها البارزة هي الاختراق.

بالنسبة للمنهج المتبع، اهتدت الدراسة إلى خطوات المنهج الكيفي الوصفي التحليلي، في بعده التصنيفي. وذلك باعتبار أن الدراسة منصبة على تصنيف الأقاليم والتقسيم الإقليمي الذي يستند إلى معايير تصنيفية بالضرورة.

وبالنسبة للمقاربات حاولت هذه الورقة مناقشة موقع الشرق الأوسط من عملية تطبيق العالم (تقسيمه إلى مناطق وأقاليم)، وفق معيار التفاعل الأمني، بواسطة مقارنة توليفية انتقائية بين حقل دراسة المناطق وما ارتبط به كالدراسات الإقليمية، وخاصة منها مقارنة تحليل النظم لكل من " شبيغل وكانتوري "من جهة، والعلاقات الدولية وما تفرع منها كالدراسات الأمنية وخاصة منها مقارنة المركب الأمني الإقليمي لكل من " بوزان ووايفر " من جهة أخرى.

أولاً: بين دراسات المناطق والدراسات الإقليمية:

أشارت الورقة في مقدمتها إلى أن هناك فروقا بين حقل دراسة المناطق وتخصص الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية. وتوضيح ذلك وجب التنبيه إلى أن " الدراسات المناطقية " Area studies هي مجالا بحثيا لا يشكل حقلا موحدا للدراسة، ذلك أن موضوعه هو عبارة عن عشرات من الظواهر الإقليمية. ولأن العديد من المتخصصين في دراسات المناطق متفقين مع الفكرة القائلة بأن دراسات المناطق لا يمكن أن تفهم بشكل جيد إلا إذا اعتبرت مصطلحا شاملا لعائلة من الحقول الأكاديمية،¹ فإن الباحث " بو بيترسون " يجادل بأنه لا يمكن تصور دراسات مناطقية وبحوث إقليمية دون تصميم متقاطع ومتداخل ومتعدد التخصصات. Cross-, inter- and multi-disciplinary²

تدعيما لهذا الطرح يؤكد " أميتاف أشاريا " بأن ما يثير القلق، ليس نهاية الدراسات المناطقية، بل هو الحاجة إلى إشراك مقاربات جديدة تعمل على التوليف بين الدراسات المناطقية وباقي تخصصات العلوم الاجتماعية في عصر العولمة.

في سياق الاهتمام المتزايد بالمقاربات المتداخلة والمتعددة التخصصات، تظهر الأقاليم لتمثل ساحة لإمكانية التوليف عبر التخصصي الذي يتضمن الاقتصاد والجغرافيا والتخطيط والسياسة وعلم الاجتماع.³ وهو ما عبر عنه " أميتاف أشاريا " في وصفه للدراسات المناطقية بالقول: " وقد صوّرت الدراسات المناطقية نفسها كأسلوب جديد ينتظم ضمنه البحث العلمي، الذي يقوم على أساس الجمع بين التخصصات المعرفية، وعلى الدراسة الميدانية، وأخيرا على الاهتمام بمناطق معينة.⁴

هنا يمكن للمرء أن يستنتج علاقة ما بين دراسات المناطق والدراسات الإقليمية. فما دامت هذه الأخيرة جزءا من علم العلاقات الدولية، فإننا نتفق مع الباحث " أميتاف أشاريا " مرة أخرى في معرض مناقشته للعلاقة التبادلية بين الدراسات المناطقية والعلاقات الدولية. وذلك حينما أوضح أن هناك تطورين حصلا، يمكن أن يدلان على الدمج بين الدراسات المناطقية التقليدية من جهة وتخصص العلاقات الدولية من جهة أخرى، وهما:⁵

أ- بروز دراسات إقليمية تخصصية (Disciplinary area studies) تضم من جهة، علماء متخصصين بتوجهات إقليمية، (Regionally- oriented disciplinarists) أو علماء اجتماع بالمفهوم

Discipline-oriented (الأمريكي). كما تضم من جهة ثانية إقليميون بتوجهات علمية/ تخصصية. (Regionalists).

ب-تأثير العولمة التي أثارت تساؤلات حول أهمية المناطق (الأقاليم) كوحدات للتحليل.

ففي الواقع تظهر الدراسات الإقليمية كجزء من دراسة المناطق لتحاول حصر البحث حول المناطق في زاوية معينة، بدلا من إبقائها مميعة. إن الحقلين الدراسيين يشتركان في المجال المكاني محل البحث، ونقصد به المنطقة أو الإقليم كمصطلح جغرافي بالدرجة الأولى، لكن دراسة المناطق اعتبرته ساحة لشتى التخصصات، واعتبرته الدراسات الإقليمية مستوى ووحدة تحليل أساسية لفهم السياسة الدولية عبر أجزاء. بل وأردفته لمفهوم النظام لتكوّن به مفهوما مركبا مستمدا من المدرسة السلوكية، هو النظام الإقليمي.

صدرت مع مطلع السبعينات دراسة مقارنة لكل من (لويس كانتوري وستيف شبيغل) بعنوان: " السياسة الدولية في الأقاليم" والتي كان لها الفضل في إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي. ويركز الباحثان فيها على أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة.⁶

1. دلالة مفهوم الإقليم:

إن محاولة تحديد ما الذي نعنيه عند تفكيرنا حول مصطلح الإقليم هو قضية قديمة ومكررة وجوهرية في الدراسات الإقليمية، وتعود جذورها - حسب البعض - إلى العمل الرائد لـ: " هيررتسون" في مقاله الصادر عام 1905، بعنوان « The major natural regions : an essay in systematic geography » . بالإضافة إلى أعمال أخرى رائدة في التأصيل للمفهوم.⁷

وبالرغم من أقدمية وتكرار استعمال مصطلح الإقليم، إلا أن ذلك لم يفض إلى فهم مشترك لما يقصد به بالضبط، وفي هذا الصدد لاحظ "باري بوزان" (Barry Buzan) بأن مفهوم الإقليم (Region) من المفاهيم التي تستعمل على نطاق واسع، لكن نادرا ما تحدّد أو تعرّف تعريفا دقيقا.⁸ وذكر " وليام تومسون" أنه بالرغم من الاهتمام الدولي بأهمية التكتلات والتعاونيات، فإنه لم يوجد بعد تعريف متفق عليه لمعنى مصطلح الإقليم.⁹ مع ذلك نذكر بعض التعريفات التي أعطيت لتوضيح دلالاته.

يعرّفه ويتليسي Whittlessey بأنه جزء متميز من سطح الأرض. ويعرّفه الجغرافي الأمريكي " تيتا Teita " على أنه مجموعة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية. أما " أليف Alaev " فيعرفه بأنه مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، ويتمتع بالوحدة، ويتربط العناصر المكونة له، وبالكلية التي تعتبر شرطا موضوعيا ونتيجة موضوعية لتطور هذا المكان. ثم إن " بيستون Piston " اعتبره مكانا ذو منظومة متكاملة من الروابط، يتميز ببنية ووظيفة مكانية، وتنظيم داخلي.¹⁰

تتشترك هذه التعاريف في كونها تنتمي للجغرافيا البشرية التي تنتظر للإقليم باعتباره معطى مادي مكاني يحدده البعد الجغرافي. وقد ارتبطت بمحاولات متطورة لترجمة جوهر ومعنى وطبيعة الإقليم، وعلاقته بالاقتصاد؛ والمجتمع؛ والكيان السياسي (polity)؛ والثقافة.

تعتبر مصطلحات ومفاهيم الجغرافيا البشرية مصدر إلهام كبير للدراسات الإقليمية والمناطقية في العلاقات الدولية، فقد نقلت هذه الأخيرة مفاهيم وتصورات الجغرافيا البشرية كأدوات تحليلية للعلاقات الدولية في الأقاليم. إن الأساس الذي يشكّل محور الدراسة المقارنة للعلاقات الدولية في إطارها الإقليمي، فيرتكز على أن الإقليم وحدة مناسبة للتحليل، وفيه قياسات مناسبة للتعميم، ووضع النظريات في السياسات المقارنة.

لعل أولى الصعوبات التي تواجه الباحث في الدراسات الإقليمية كذلك هي مشكلة التعريف والتحديد والتصور. فمعظم الأقاليم يمكن تحديدها بالحدود الجغرافية أو الحضارية، إلا أن كثيرا منها هي حدود مرنة وعشوائية، وكانت ترسم وفقا لسياسات مصلحة داخلية أو خارجية، ويمكن أن تتعدّل بفواعل تكنولوجية، أو سياسية، أو عسكرية، فبينما تعرّف الدولة بالتطورات السياسية والعلاقات الدولية، فإن الإقليم يعرّف بدرجة أقل بالسياسات الدولية التي لا تُعرف حدودها، أو أنها تقرّر بالأحداث.¹¹

وما دامت مشكلة التعريف والتحديد مستمرة، فإن على البحث العلمي أن لا يقف عند مجرد الوصف والتعريف. بل يجب أن يتجه صوب المستويات الأخرى كالتصنيف والتفسير. وهنا لا بد من مناقشة مسألة تصنيف أو تمييز المناطق والأقاليم ومعايير تشكلها.

2. تطبيق العالم وخصوصية المناطق:

إن الجغرافيا لا تعدو أن تكون معطى مادي، أو بنية موضوعية ليست ذات معنى بالنسبة لنفسها، أمّا مسألة إعطائها تسميات ومصطلحات، وتقسيمها إلى مناطق واتجاهات، فهي مسألة تدخل في صميم الفعل الذاتي الموكل للإنسان القيام به.¹² إن عملية تطبيق العالم، أو ما يعرف بعملية التقسيم الإقليمي، هي من المصطلحات الجغرافية التي ترتبط بتقسيم سطح الأرض، أو أجزاء كبيرة منه إلى أجزاء أصغر تؤثر تأثيرا مهما في مستوى العالم أو القارات أو ضمن حدود الدولة، كالحديث عن إقليم أوروبا الغربية، أو شرق آسيا وغيره، بما يمتاز به من تاريخ سياسي، وخصائص الوسط المحيط، وثقافة وغيرها.

في هذا السياق، يذكر الدكتور " علي محمد دياب" بجامعة دمشق، ثلاث معان تطلق على عملية التقسيم الإقليمي وهي:

- أ- بوصفه عملية تقوم على أسس علمية في تحديد الإقليم، وإظهار حدوده المكانية وتركيبه، وسماته العامة.
- ب- بوصفه تقسيما واقعا لسطح الأرض، ولعناصر المجتمع أو المجتمع ككل المتمركزة على أجزاء معينة منه.

ت- بوصفه منهجا من مناهج التحليل والتركيب العلمي للموضوعات والظواهر المعقدة، واستشرافها.

وتعتبر عملية التقسيم الإقليمي، أو عملية تطبيق العالم¹³ من النظريات دائمة التغير والتطور، حيث تعد انعكاسا لمعارفنا العلمية في المدة التي تم فيها هذا التقسيم، وهي مرتبطة بتطور العلوم الأخرى كذلك. إذا كانت عملية التقسيم الإقليمي في علم الجغرافيا البشرية تخص بشكل رئيس التقسيم الإقليمي لدول بعينها، فإن علم دراسات المناطق أو الدراسات الإقليمية هو الذي يهتم بالتقسيم الإقليمي لأجزاء العالم أو القارات. لذلك سوف يتوجه البحث صوب الدراسات الإقليمية والمناطقية بشكل أساسي.

في هذا المجال ينطلق البحث من مسلمة مفادها أنه لا توجد أقاليم محددة بالطبيعة أو بالإطلاق، فريما حددت دول الإقليم بالجوار الجغرافي، أو التجانس الثقافي، أو ربما كانت الاحتياجات الأمنية هي الدافع وراء إقامة هذا التشكيل الإقليمي، أو ربما حدده تبادل المصالح الاقتصادية.¹⁴

تتبع أهمية عملية التطبيق ههنا من كون بعض المناطق لها خصوصيتها الفردية التي تميزها عن مناطق أخرى، وإن هناك عوامل تأثير خاصة في كل منطقة، تؤثر في أنماط التفاعلات والعلاقات القائمة فيها، وتميزها عن الأنماط القائمة في مناطق أخرى.¹⁵ إذن هناك حاجة ماسة لتطبيق العالم، فكما يقول "دوغلاس ليمك" على الرغم من وجود بعض التشابهات الأساسية، إلا أن الاختلاف الدائم هو السمة البارزة لمعظم الأقاليم.

ثانيا: موقع الشرق الأوسط من التقسيم المناطقي للعالم.

هل يغطي مفهوم الشرق الأوسط خصائص المنطقة بالفعل؟ إذا تمت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب، حينها فقط يمكن أن نطمح في إمكانية مناقشة قضية تعريف النظام الإقليمي الشرق الأوسطي، ومعايير تشكله أو تصنيفه. والواقع أن المتمعن في طريقة تكوين المفاهيم العلمية، باعتبارها عملية على درجة عالية من الخطورة، شأنها شأن عملية التنظير، نظرا لما يترتب عليها من نتائج على مستوى التصور والإدراك للأشياء والظواهر. فالمفاهيم هي رموز للتعبير عن واقع الأشياء والظواهر، وهي لغة للتواصل بين المختصين، وعادة ما تكون محملة إيديولوجيا، بمعنى أنها ليست دائما بريئة، بل في أغلب الأحيان تتضمن مصلحة القائم بصياغتها وصكها، والذي يروج لها عبر أداة المعرفة.

تقترح هذه الورقة أن يتم التعامل مع "الشرق الأوسط" كـ: "مفهوم" Concept، أكثر من اعتباره معطى مادي يعبر عن رقعة جغرافية. ذلك أن المفهوم الذي يستخدمه الباحث عادة هو عنصر محدد لفكره يمكن اكتشاف دلالاته بدراسة تاريخ المفهوم وظروف نشأته وتطوره. فالشرق الأوسط كمفهوم ليس مجرد مسألة لغوية أو لفظية، ولا حتى جغرافيا محددة ماديا. ولكنه بالعكس اختيار فكري. وهو ما أراده الغرب من خلال إطلاق عبارة الشرق الأوسط للدلالة على منطقتنا العربية.¹⁶

1. الشرق الأوسط مفهوما جيوسياسيا وليس جغرافيا.

لا يوجد تعريف دقيق ومستقر للشرق الأوسط، وذلك باعتبار أنه لا يمثل منطقة جغرافية محددة المعالم من الناحية الطبيعية، كما لا يمثل إقليما يعبر عن خصائص مماثلة بين الدول الواقعة على ساحته الواسعة.¹⁷

فحتى مع الاعتقاد بصحة فكرة كون الإقليم كيانا ديناميا متحركا، لا يمكن للمرء أن يجد معيارا يبرر ظهور ما يسمى الشرق الأوسط.

لقد ارتكز مصطلح الشرق الأوسط على تسمية من خارج الإقليم، أي أنه حمل معنى التدخل الخارجي في مصير المنطقة. فالشرق (East) جغرافيا، هو تلك الرقعة التي تقع في مقابلها (غربها) دولا أو أرضا، أو ممتلكات، بافتراض أساس أنها غير ذات الرقعة، أو ليست الأرض نفسها. ومن هنا فإن الذي سمي المنطقة شرقا، هو العالم The World الذي يقع غربها، إذ من البديهي أن الدول والشعوب الواقعة في المنطقة غير أو ليست ذات اتجاهات جغرافية بالنسبة لنفسها.

وكذلك مصطلح "الأوسط" (Middle)، فهو حتما منطقة تقع بين مديين (Two Scopes). فالجمع بين المصطلحين "الشرق" و "الأوسط" يقود إلى الإحساس بغربته، وبفرضية قدمه من مصلحة لا تقع ضمنه أو في حدوده.¹⁸

نستنتج أن الشرق الأوسط لا يندرج ضمن ما يغطيه مفهوم المنطقة من خصائص، للأسباب التي ذكرناها، ثم إن ثلاثية السباق والسياق واللاحق، أو بمعنى آخر، تاريخ وحاضر ومستقبل الفكرة، توحى بتموقع البعد التنافسي النزاعي بين القوى التي صكّت المفهوم. حيث أن التوجهات السياسية هي التي صاغته بهذا الشكل المتغير لا الثابت وحيث أن من شأن استيعابه (داخليا وخارجيا) أن يحقق مكاسب للقوى الاستعمارية. فكل القوى الكبرى التي تعاملت مع المنطقة المذكورة، وتحديداً بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، كل واحدة منها أطلقت تسميات تتناسب مع رؤيتها للمنطقة، وبالتالي عجت القواميس بتحديدات من قبيل: الليفانت أو شرق المتوسط الذي استخدمته فرنسا، وشرق قناة السويس الذي كانت تطلقه بريطانيا على الخليج، أو الشرق الأوسط الذي استمر استخدامه إلى اليوم.¹⁹

في إطار مسألة مدى استيعاب (قبول) المفهوم الذي تراهن عليه القوى التي صاغته، يمكن القول أنّ استخدام كلمة الشرق الأوسط أصبح شائعا بالنظر لضخامة كمية الدراسات التي تصدر تحت عنوان الشرق الأوسط، خاصة في الغرب. أما من داخل الإقليم، فقد حدث تطبيعا أكاديميا ورسميا وشعبيا مع المفهوم. ويزيد ذلك إيضا ما أفاد به " مارتان باك" حيث يقول:

it must be emphasized that the Middle East is not just an ascription from outside. The term "Middle East"— *sharq al-awsat* in Arabic—is frequently used in the region although it . literally denotes a very British worldview

وكمثال بسيط على هذا التطبيع الداخلي مع مصطلح الشرق الأوسط، نجد اللغات الأربع المنتشرة في الشرق الأوسط كلها تستعمل المصطلح للتعبير عن المنطقة كما يلي:²⁰

• بالعربية: الشرق الأوسط (al-sharq al-awsat)

• بالتركية: (orta dogu)

- بالعبرية: (mizrach tichon)
- بالفارسية: (khavarmiyaneh)

رغم الاختلاف حول تحديد مضمون منطقة الشرق الأوسط من حيث العضوية على الأقل، إلا أن هناك إدراكا عاما لما توحى به الكلمة. وما دام الأمر كذلك، فهل تشكل منطقة الشرق الأوسط إقليما بكل ما يحمله النظام الإقليمي من معنى؟

2. مركزية عامل التفاعل في أقالمة الشرق الأوسط.

على خلاف باقي مناطق العالم، تبرز إشكالية تصنيف المنطقة التي نحن بصدد البحث فيها من معيار هوياتي أولا، ومعنى ذلك هل نحن بصدد إقليم عربي أو إقليم شرق أوسطي.

1.2. تيار النظام الإقليمي العربي:

يقود هذا التيار كل من جميل مطر وعلي الدين هلال، وهو يرفض تسمية الشرق الأوسط للتعبير عن المنطقة العربية، ويجادل أنصار هذا التوجه بأن تسمية الشرق الأوسط لا تشير إلى منطقة جغرافية، بل هي مصطلح سياسي في نشأته، وفي استخدامه. كما أنهم يعتقدون بأن التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة وخصائصها البشرية أو الحضارية والثقافية، بل هي نسبة إلى علاقة الغير بالمنطقة العربية. أما الحجة الأساسية بالنسبة لهذا الفريق، فهي ان التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة، فهي تُدخل فيه باستمرار دولا غير عربية، وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي مثلا.

ويجادل أصحاب هذا التوجه بأن البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج تشكل نظاما إقليميا عربيا، يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل في عديد العناصر اللغوية والثقافية، والتاريخية والاجتماعية. ويحاجج هؤلاء بالاعتبارات الثلاث (الجغرافيا والثقافة والتفاعل) التي سنناقشها لاحقا، بالإضافة إلى اعتبار رابع ينفرد به النظام العربي - في اعتقادهم - عن النظم الإقليمية الأخرى في العالم، وهو اعتبار القومية العربية ذي الأبعاد المعنوية والنفسية.²¹

2.2. تيار النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

انتصر أصحاب هذا التيار لفكرة النظام الإقليمي الشرق أوسطي لعدة اعتبارات نذكر منها:²²

1.2.2. الاعتبار الجيوسياسي:

بحيث لا يمكن فصل السياسة عن الجغرافيا، فالمنطقة العربية محاطة بمجموعة من الدول لا تربط بينها وبين الدول العربية علاقات ودية بالضرورة، لكنها علاقات تتميز بالاستمرارية والنظمية والتأثير المتبادل.

2.2.2. الاعتبار التاريخي:

يحتاج أنصار هذا الاتجاه بأن المنطقة هي قلب العالم القديم والحضارات الإنسانية والديانات السماوية، وبالتالي لا يمكن أن تستأثر أي جماعة بشرية بمفردها بحق من الحقوق على هذه المنطقة. والمقصود هنا هو

العنصر العربي، الذي - وفقا لهذه الرؤية - عليه أن يتعايش مع العناصر الفارسية (إيران) والطورانية (تركيا) واليهودية (إسرائيل).

3.2.2. الاعتبار الواقعي:

من الاعتبارين السابقين، يمكن الوصول إلى نتيجة منطقية تحكم طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، وهي العلاقات التي تتميز بالنمط الفوضوي (الهابزوي)، حيث التناقضات مستحكمة في تفاعل الدول مع بعضها البعض، سواء كانت بين الدول العربية نفسها، أو بين هذه الأخيرة والدول المجاورة غير العربية. وما الانقسام العربي المعروف بمحوري الممانعة والاعتدال، أو محور التطبيع في مقابل محور الرفض العلني للتطبيع مع إسرائيل؛ أو الانقسام في المواقف من دولة قطر مؤخرا، إلا أدلة على ذلك.

يبدو أن الجدل حول عربية أو شرق أوسطية المنطقة قد انتهى لصالح النظام الشرق أوسطي، فأغلب الباحثين متفقون على أن الشرق الأوسط منطقة تتكون من الدول العربية- أو جزء منها- بالإضافة إلى إيران وإسرائيل وتركيا. ولكن على أي أساس تم ذلك؟ للإجابة سوف نطبق القاعدة الثلاثية المتفق عليها في إطار تشكل النظم الإقليمية والتي تبرز في الاتجاهات التالية:

أ. **الاتجاه الأول:** يركز على اعتبارات **التقارب الجغرافي** Geographic proximity approach ويجعل

منها أساسا لتمييز النظم الإقليمية.

ب. **الاتجاه الثاني:** يركز على وجود عناصر **التماثل** بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي

الثقافية أو الاجتماعية Homogeneity approach.

ت. **الاتجاه الثالث:** وينتقد كلا الاتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط

بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى

وجود **تفاعلات بين الدول**، وبين بعضها البعض Interaction approach. وبعد هذا الاتجاه- في

جزء مهم منه- من بين مخرجات التطور الذي طرأ على مفهوم الإقليمية في اعتقادنا، فلم تعد الإقليمية

تقتصر على مجرد التقارب الجغرافي، بل أضحت تشمل أيضا التقارب في الغايات الوظيفية لمجموعة

من الدول التي تلتقي مصالحها في مجال من المجالات، فيما عُرف بالإقليمية الوظيفية، أو فيما وصفه

عالم الاجتماع الإسباني Manuel Castells بعبارة "فضاء التدفقات" space of flows حيث أصبح

من الطبيعي أن نشهد تعاوناً أو تكاملاً أو **تفاعلاً منتظماً** بين دول لا يجمعها نطاق جغرافي واحد أو

تماثل ثقافي واجتماعي.²³

3.2. شواهد القدرة التفسيرية لعامل التفاعل في مقابل العوامل الأخرى.

يسعى مضمون هذا العنصر لاستحضار شواهد واقعية عن ضعف حجج الاعتبارات الجغرافية واعتبارات التماثل الثقافي في تشكّل الشرق الأوسط، وبالمقابل يستظهر حجج تحليلية قوية عن غلبة الاعتبار الواقعي التفاعلي.

1.3.2. مناقشة الاتجاه الجغرافي:

إذا وافقنا على أن تعريف وتحديد الأقاليم يستند إلى العامل الجغرافي لوحده، باعتبار أن مختلف أقاليم العالم تتضمن منظمات إقليمية في العادة تحمل اسم الإقليم كنوع من العلامة الجغرافية Geographic marke، مثل جنوب شرق آسيا أو أمريكا الشمالية وغيرها. إلا أن الشرق الأوسط يظهر كحالة معقدة جدا، بالنظر لكونه يغطي أراض من ثلاث قارات مختلفة (إفريقيا وآسيا وأوروبا)، وهو ما يعني أن العوامل الموضوعية الجغرافية، لا يمكن تطبيقها أو اعتمادها كمعيار.²⁴

2.3.2. مناقشة اتجاه التماثل الثقافي:

يمكن القول أن التجانس الثقافي بتفرعاته إن اعتُمد يمكن أن يأتي بنتائج أفضل، ومنها التاريخ المشترك واللغة والدين. ولكن ذلك يبدو غير مجد في حالة الشرق الأوسط. بدليل أن جل دول الشرق الأوسط المتعارف عليها كانت تشكل جزء من الدولة العثمانية، إلا أن هناك حاليا دولاً (كالليونان مثلا) رغم أنها كانت جزء من الدولة العثمانية إلا أنها لا تعتبر من الشرق الأوسط. يضيف "مارتان باك" معيار أو عامل اللغة، حيث لاحظ أن اللغات غير السامية non-Semetic Languages تلعب دورا مهما في الإقليم، لكنه ينبّه إلى أن دولة مالطا مثلا نادرا ما تعتبر جزء من الشرق الأوسط، على الرغم من أن اللغة المالطية هي لغة سامية.²⁵ أما معيار الدين الإسلامي فهو كذلك يصطدم ببعض الصعوبات، وذلك لما نجد أندونيسيا مثلا، أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وهي لا تنتمي إلى الشرق الأوسط. علينا إذا أن نبحث عن معيار آخر لتشكّل الشرق الأوسط.

عند البحث في الأدبيات نجد بأن نقد معيار التماثل الثقافي والبحث عن بديل له لتفسير مسألة تشكّل الأقاليم، يأتينا بالأساس من الثنائي " أدلر و غراف" حيث يقرران بأن الحدود بين الأقاليم ترسم إلى حد بعيد ليس فقط بالقيم والمعايير التي تتشارك فيها دول الإقليم، ولكن أيضا بالأشياء التي يفعلونها، وبما يمارسونه. ثم يخلص إلى أن الأقاليم يمكن أن تتميز عن بعضها البعض بما يفعله أعضاؤها، كما تتميز بما يؤمن به أولئك الأعضاء أيضا.²⁶

3.3.2 مناقشة اتجاه معيار التفاعل:

يبدو أن المعيار الذي يحصل حوله اتفاقا بين أغلب الباحثين في الدراسات المناطقية والإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، هو معيار التفاعل، أو كثافة التفاعلات. لذلك لما تساءل " ديتلف نولت" Detlef Nolte عن الخصائص المحددة لإقليم ما في عالم متعدد الأقطاب، وبعد أن حكم بأن معنى الإقليم حركي ومتغير، قدّم

بعدها إجابة يؤكد فيها توافقه مع "باري بوزان" قائلا: "في ظل الظروف المعاصرة للعولمة، فإن كثافة التفاعل الشديد نسبيا، يعد في العادة أمرا ضروريا لتمييز إقليم ما عن البيئة النظامية المحيطة".²⁷

إن كثافة وانتظام التفاعلات بين أعضاء النظام، هو المعيار الوحيد القادر على جمع الدول العربية من جهة، وإيران وتركيا وإسرائيل من جهة أخرى في نظام إقليمي يسمى الشرق الأوسط. فلا القرب الجغرافي، ولا التجانس الثقافي يمكن أن يصمدا أمام بنية الشرق الأوسط. وبالنسبة لـ: " (T. V.Paul) فإن التفاعلات التي تحدث بين القوى المحورية هي الأساس في تعريف النظام الإقليمي. وخاصية التفاعل عنده هي التي تبعدها عن مجرد الانكفاء حول معياري القرب الجغرافي والثقافي.²⁸ وفي السياق نفسه، يستنتج "مارتان باك" بأنه من دون معيار التفاعل، فإن الشرق الأوسط لا ينقاد بسهولة لخصائص الإقليم.²⁹

كما أن معظم التفاعلات الصراعية في هذا الإقليم منذ نشأته كانت إحدى أطرافها على الأقل دولة غير عربية. كالحروب العربية الإسرائيلية، أو الحرب العراقية الإيرانية، وكذا المشكلة الكردية-التركية في شمال العراق بتداعياتها الإقليمية القديمة والمعاصرة. ناهيك عن الصراع المذهبي السني-الشيوعي وغيرها من الأزمات والحروب الأهلية كما هو الشأن في لبنان والعراق واليمن. وإن أردنا مثلا معاصرا نقول بأنه على الرغم من أن تركيا وإيران وإسرائيل لم تكن معنية مباشرة بأحداث الربيع العربي، إلا أن معنى وتأثير تلك الأحداث على تلك الدول الثلاث أصبح مظهر هام من مظاهر الأجندة الوطنية الخاصة بكل واحدة منها.³⁰

ثالثا: التحليل الأمني وتصميم التقسيم الإقليمي الشرق أوسطي.

إن الإقليم ومنه النظام الإقليمي هو مفهوم افتراضي وتحليلي، بمعنى أنه لا يشير إلى معنى مادي. وبالتالي فمن يملك قوة الاستدلال المنطقي يمكنه أن يبتكر معيارا تكوينيا أو تصنيفيا. ففي مقارنة أكثر تخصصية، وأكثر ارتباطا بالحاجة إلى التوليف بين التخصصات والفروع العلمية الاجتماعية لتشكيل حقل الدراسات الإقليمية، يبرز التحليل الأمني security analyse كأداة لفهم تفاعلات المستوى الإقليمي.

1. فكرة التحليل الأمني الإقليمي:

جاء في الفصل الأول من مساهمة "باري بوزان" و"أولي وايفر" المتمثلة في كتابهما "regions and powers" وهما بصدد فرز المنظورات الأساسية لبنية الأمن الدولي، ما يلي: "لقد اخترنا المنظور الإقليمي، وإننا نتفق مع "لاك" و"مورغان" بأنه في عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبح المستوى الإقليمي قائما بذاته بوضوح كمكان للصراع والتعاون بين الدول، وهو المستوى التحليلي بالنسبة للعلماء الباحثين عن استكشاف القضايا الأمنية المعاصرة، ونحن نعتقد بأن ذلك صحيحا".³¹

ينطلق التحليل الأمني للتصنيف الإقليمي من معيار القرب الجغرافي لكن يتجاوزه فيما بعد، أي أن وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة، والتي بدورها تكون النظام الإقليمي إذا توفرت

خصائص وشروط النظام، وهو ما يسميه " بوزان ووايفر " مركب الأمن الإقليمي الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا. وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق، ومن ثم يكون لدينا مركبات أمن إقليمية، وليس مركب أمن واحد في النظام الدولي. بالنسبة لدلالة المفهوم، قدّم " بوزان " وزميله " وايفر " عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي والتي مفادها أنه مجموعة من الدول ترتبط من حيث الاهتمامات الامنية الاولية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث إن الأمن القومي للدولة المنفردة لا يمكن أن يتحقق بشكل معقول بعيدا عن الآخرين. في مرحلة لاحقة أعاد الثنائي " بوزان و وايفر " تحيين تعريف المفهوم ليعبر عن مجموعة الوحدات التي تنشأ بينها العمليات الكبرى للأمننة Securitisation أو اللأمننة Desecuritisation أو كلاهما. بعبارة أخرى فإن مجموع أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية تشكل مضمون مركب الأمن الإقليمي كإطار نظري تصنيفي وتفسيري للعلاقات الأمنية الإقليمية والدولية، سواء في شكلها المستقر أو المضطرب، والتعاوني أو التنافسي الصراعي.³²

في هذا السياق يفيد " أميتاف أشاريا " بأنه مع تطبيق خصائص المفهوم، يمكن للمرء أن يميز عددا من مركبات الأمن الإقليمية التي ظهرت في العالم الثالث في العقود الأخيرة. والذي يهمننا في هذا الصدد، هو أنه يذكر الصراع العربي الإسرائيلي، ويعتبره محددًا للمركب الأمني الشرق أوسطي.³³

2. الشرق الأوسط كمركب أمني إقليمي.

لم نقف على مساهمة تربط بين التحليل الأمني وتصميم التقسيم الإقليمي للشرق الأوسط، أكثر شرحا وتنظيما من تلك التي أفاد بها الثنائي " باري بوزان وأولي وايفر ". فقد أفردا مساحة كبيرة في كتابهما الشهير (Regions and Powers) من أجل إسقاط مقولات نظرية مركب الأمن الإقليمي على إقليم الشرق الأوسط، ومن أبرز ما توصلا إليه هو أن الشرق الأوسط مكان Place واضح ومناسب لاستقلالية المستوى الإقليمي لتفاعلات الأمن منذ عقود، وذلك على الرغم من استمرارية ثقل الضغوط القادمة من المستوى الدولي. وقد اعتُبر الشرق الأوسط مركبا أمنيا واضحا، نظرا للنمط الكلي المتشكّل بواسطة التفاعل بين قطاعات ومستويات التحليل في قضايا الأمن الإقليمي لتلك المنطقة (Security constellations).

1.2. مركبا أقرب إلى التشكيل الصراعي منه إلى الجماعة الأمنية:

مصطلح التشكيل أو التكوين الصراعي، هو إحدى أنواع المركبات الأمنية الإقليمية الذي يناظر مصطلح الجماعة الأمنية Security community. ففي الوقت الذي تتميز تفاعلات النوع الأول بالمنافسة والصراع بين أعضاء المركب، تنشأ في النوع الثاني تفاعلات تعاونية في مجال الأمن.

ففي مقارنة تصنيفية أو تطبيقية، يؤكد بوزان وزميله بأن المركب الأمني الإقليمي للشرق الأوسط هو مثال جلي عن "التشكيل الصراعى" **Conflict formation**، وهو هنا يدرج البعد النزاعى أو التصارعى كمعيار في تقسيم المناطق أو الأقاليم. يشرح الباحثان ذلك بالقول أن أهمية نموذج الأمانة (التفاعلات الأمنية) فيما وراء الاتحاد الأوروبي تكمن في إمكانية تصنيف الأقاليم وفق سلسلة Spectrum تبدأ من "الجماعة الأمنية" لتنتهي عند "التكوين أو البنية الصراعية"، وهذا الأخير هو حال الشرق الأوسط وغيره من المناطق التي لا تتضمن دائما أنماطا من التعاون، بل يغلب على تفاعلاتها الصراع. وفي هذا يقول "كوسكين" Koskun بأن هناك استقلال أمني واضح يمتد من المغرب الأقصى إلى إيران، ويتضمن إسرائيل والدول العربية.³⁴ وهو في هذا ينتقد غياب الاعتماد المتبادل الأمني الشائع في أقاليم أخرى من العالم، ثم يعرّف الشرق الأوسط بالمركب القائم على الصراع.³⁵

هذا المركب لم يتشكل إلا بعد إنهاء حالة الاستعمار كظاهرة تفاعلية نزاعية.³⁶ ولكن ذلك لم يمنع من دخوله مرحلة نزاعية أخرى شبيهها المؤلفان بالحالة الأوروبية ولكن بشكل عكسي، أين دخلت كل دولة في عملية تقوية الدولة الوطنية وتحسينها ضد دول الجوار، بدلا من تقوية العمل الجماعي في إطار الإقليم الواحد. إنّ الخوف والهواجس والظنون والعداوات كسمة بارزة، تخيم على الفواعل من الدول في الإقليم، هي ما يبرر تصنيف الشرق الأوسط بهذا الشكل، ويضرب الباحثون أمثلة عن ذلك بالصراع العربي- الإسرائيلي، والعداوة بين العرب والفرس، وحتى الفواعل من غير الدول كحزب الله وحركة حماس، ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم. ففي تفاعلات هؤلاء جميعا يبقى استعمال العنف أمرا متوقعا بشدة. وهو ما يعني حسب المتشائمين أن الشرق الأوسط كمركب أمني لا يتضمن التعاون بين فواعله إطلاقا.³⁷ عادة ما يؤخذ في الحسبان كذلك، عناصر الإقليم الفريدة التي تميّزه عن غيره من المركبات الأمنية، بحيث أن التعقيد الذي يمتاز به الإقليم راجع بالأساس إلى طبيعة بنيته الداخلية (Its own internal Structure) والتي من مظاهرها يمكن الوقوف على التعدد العرقي بين العرب والفرس والأتراك، بالإضافة إلى قضايا الجماعات الأقلية كالأكراد والتركمان الموزعين بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. أما على المستوى الديني فالانقسام واضح بين أغلبية مسلمة في كل الدول الشرق أوسطية ماعدا إسرائيل و أقليات دينية كالأرمنيين والمارونيين والأرتودوكس، مشتتين كذلك عبر أغلب دول الإقليم. وحتى داخل المسلمين كذلك هناك انقسام بين السنة والشيعة ناهيك عن الانقسام الفرعي حتى داخل مذهب السنة نفسه بين ما يسمى الوهابيين والإخوان المسلمين وغيرهم من الطرق.³⁸

2.2 . أنماط فرعية للتشكيل الصراعى الشرق أوسطى:

لقد أنتجت هذه العوامل المذكورة مجتمعة، بالإضافة إلى العوامل التاريخية المرتبطة بالمرحلة الاستعمارية، والعوامل الخارجية (الاختراق الذي يتعرض له الإقليم من تدخلات ناتجة عن أهميته الإستراتيجية) مركبا أمنيا

إقليميا من طبيعة خاصة، سبق أن ذكرنا أن " بوزان ووايفر" أطلقا عليه " التشكيل الصراعى الدائم" والذي قام الباحثان في إطار نظريتهما (RSCT) بتقسيمه إلى ثلاثة مركبات فرعية (Sub Complex) وفقا للبعد النزاعى كذلك ، وهي:

1.2.2. المركب الفرعى لـ: " المشرق" أو "بلاد الشام" (Levan):

والذي يرتكز بالأساس على الصراع العربى الإسرائيلى، بحيث يضم إسرائيل والدول العربية المجاورة لها وهي: مصر وسوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية وحركة حماس وحزب الله.³⁹ ناهيك عن المستجدات التي رافقت الأزمة السورية التي لم تكثف بالبعد المحلى والإقليمى، بل أنتجت استقطابا دوليا، فجرت حربا بالوكالة، كرّست صفة التكوين أو التشكيل الصراعى بامتياز.

2.2.2. المركب الفرعى لمنطقة الخليج "Gulf sub-complex":

والذي تشكّل بعد الانسحاب البريطانى من المنطقة عام 1971. إن أبرز الصفات والخصائص الصراعية داخل هذا المركب هي التنافس بين إيران، العراق ودول مجلس التعاون الخليجى (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان). في المركب نفسه توجد مشاكل حدودية بين العراق وإيران، كما أن الأكراد الذين يعيشون في كلا الدولتين لم يحققوا تجانسا بقدر ما خلقوا مشاكل. ويذكر " بوزان ووايفر" كذلك بأن السكان الشيعة في العراق يشكّلون انشغالا كبيرا لإيران لأن الأمر يتعلق بمصيرهم كشيعة، وانشغالا للعراق كذلك بسبب التحريض المحتمل للسكان الشيعة من طرف إيران.⁴⁰ كما لا يفوت أن ننّه إلى المشكلات الأخرى الجديدة، وعلى رأسها الأزمة اليمنية وتداعيات التحالف العربى هناك ضد الحوثيين، كما راکمت عليها أزمة العلاقات مع قطر الأخيرة، مما جعل المركب الفرعى للخليج العربى من أبرز القضايا المتفجرة في مركب الشرق الأوسط في حد ذاته.

3.2.2. المركب الفرعى للمغرب العربى:

وقد وصفاه بالضعيف weaker، ويتعلق الأمر بمجموعة من العلاقات المتحولة وغير المستقرة بين كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب و(الصحراء الغربية). ويركّز الباحثان على أن المشكلة الأمنية الإقليمية في هذا المركب هي الاحتلال المغربى للصحراء الغربية منذ 1975، والذي أدى إلى توتر في العلاقات مع الجزائر وليبيا الذين دعما حركة البوليزاريو ضد المغرب.⁴¹ نتيجة لذلك قدم المغرب دعما للمعترضين المناوئين لليبيا في دول تشاد، الأمر الذي ورط القذافي في الحرب الأهلية التشادية منذ 1980. وفي أيامنا يعتبر هذا المركب الفرعى من أبرز أنماط التشكيل الصراعى الشرق الأوسطى، خاصة مع الأزمة الليبية المزمّنة التي لم يشملها تصنيف الباحثان في مصنفهما. فقد أصبحت المشكلات الأمنية المترتبة عند تفويض أركان الدولة الليبية منذ 2011 قادرة على إنشاء مركبا أمنيا إقليميا مستقلا، وهو ما يسمى الآن في الأدبيات الأمنية بمنطقة الساحل.

يوحي هذا التقسيم المناطقى لإقليم الشرق الأوسط، بأن المختصين في الدراسات الإقليمية، خاصة من منظور الأمن، لم يجدوا قاعدة أو معيارا يمكن وفقه اعتبار المنطقة كتلة موحدة ومتجانسة. فالإقليم قد أسست

تفاعلاته أصلا وفق قاعدة التحوّل والانتقال، والتي بدورها تفرز توصيفات وتصنيفات يحاول أصحابها مسايرة وتيرة ذلك التحوّل المدفوع عادة بتغيير التحالفات، وبالنزاعات والأزمات متعددة المستويات. ولو حاول المصنفون تتبع هذه النزاعات لاعتبروا أن كل دولة من دول الشرق الأوسط تشكل مركبا أمنيا تصارعيًا، وذلك لسبب بسيط، هو غلبة النظرة الوستفالية لديناميكيات اللأمن بين الدول في إطار المستوى الإقليمي.

الخاتمة:

توصّلت هذه المحاولة البحثية من خلال العناصر التي تضمنتها إلى أن الدراسات المناطقية هي حقل شامل يضم مجموعة من التخصصات الفرعية، بحيث كلما زادت قدرته الاستيعابية، كلما ازدادت قدرته التحليلية لعالم أصبح يوصف بعالم الأقاليم أو المناطق. كما أن الدراسات الإقليمية كجزء من تخصص العلاقات الدولية، هي حقل مكمل لدراسات المناطق، بحيث يهتم بالعلاقات الدولية عبر أجزاء، وليست هي الدراسات المناطقية نفسها. إذ هناك فرقا شاسعا بين مفهومي المنطقة والإقليم، فالأخير يظهر أكثر تنظيما وتناسقا خاصة بعد تركيبه مع مفهوم النظام، ليعبر عن مستوى تحليلي مستقل في العلاقات الدولية. أما المنطقة فهي تعبير يحمل معنى التدخل في أراض لم تبلغ بعد مستوى النظام، أو هي مجال متلق لا مبادر، مثل مصطلح مناطق النفوذ. لذلك يمكن القول أن كل إقليم هو منطقة، وليس كل منطقة هي إقليم بالضرورة.

عملية التقسيم الإقليمي أو تطبيق العالم تبقى أمرا مطلوبًا بشدة في دراسات المناطق، وهي في الوقت ذاته عملية متغيرة ومتطورة، والأهم من ذلك أنها مرتبطة بتطور العلوم الأخرى، وذلك بالنظر لأن لكل منطقة خصوصيتها الفريدة التي تختلف عن المناطق والأقاليم الأخرى.

في الجانب الإسقاطي، لا يزال الشرق الأوسط يشكل موضوع جدل واسع من حيث التعريف والتشكيل والتصنيف، حيث لا ينقاد لمقاربة النظام الإقليمي إلا بصعوبة واضحة وباستثناءات كثيرة، حيث أنه باستثناء معيار التفاعل بين أعضائه لا يمكن تعريف الشرق الأوسط كإقليم. وفي تصميم التقسيم الإقليمي كذلك، تتموقع مقاربة البعد النزاعي للتفاعلات الأمنية في المركز عند الحديث عن هذه المنطقة. إذ عادة ما يوصف بالمركب الأمني الإقليمي ذي البنية التصارعية، أو تجمع ما قبل الحداثة، وغيرها من التصنيفات غير التعاونية في مجال الأمن.

أخيرا، إن غياب تصميم تصنيفي مستمد من داخل المنطقة، هو المسؤول عن التشويه الذي قد يطال بنية الشرق الأوسط نظريا، لأن تسمية المنطقة مستمدة من خارجها أصلا، وبالتالي فهذه التصنيفات هي سببا للاختراق الذي يتعرض له الشرق الأوسط ونتيجة له كذلك. حتى أصبح الشرق الأوسط كموضوع للدراسة بالنسبة للكثيرين، أكثر ارتباطا بدراسة المناطق لا بالدراسات الإقليمية، باعتباره يشكل منطقة أو بالأحرى حلبة أو ساحة لتنافس القوى المخترقة «Arena» لا إقليمًا قائما بذاته. ففي الوقت الذي تنشأ نظم أمن إقليمية، وجماعات أمنية

تعاونية في باقي مناطق العالم، لا تزال فوضى Anarchy الأمن الإقليمية - بدلا من هرمية Heirarchy
التفاعلات التعاونية البيئية - هي المسيطرة في الشرق الأوسط.

الهوامش:

¹ Matthias Basedau & Patrick Köllner, «Area Studies, Comparative Area Studies, and the Study of Politics: Context, Substance, and Methodological Challenges» ZfVP 1, 2007.

² Bo Petersson, « We Don't Do Area Studies – Reflections on the Development of the Genre of Research from a Political Science Perspective,» Forum of EthnoGeoPolitics Vol.3 No.2, Autumn2015, p.37. <http://www.ethnogeopolitics.org/cms/wpcontent/uploads/2013/10/ForumEthnoGeoPoliticsVol3No2AutumnOct2015.pdf>

³ Andry Pike, « whither regional studies ?,» Regional studies, Taylor&Francis (Routledge), 2007, 41 (09), pp.. 1143-1148

⁴ عبد الفتاح نعوم، " أثر المعرفة المعاصرة في التطبيق الاستراتيجي للعالم: الاستشراق والفكر الاستراتيجي ودراسات المناطق،" المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 453، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ص. 86.

⁵ Amitav Acharya, « International relations and Area studies : Towards a new synthesis ?,» (Singapore: Nanyang technological University, Institute of defence and strategic studies, 2006), p. 4, in: www.nlb.gov.sg

⁶ جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط.5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص. 15.

⁷ Andry Pike, whither regional studies ? , Op. cit, p. 1144.

⁸ Barry Buzan, The Asia- pacific : what sort of region in what sort of world ? , in Cristopher Brook and Anthony Mc Grew (eds) Asia- pacific in the new World order (London: Routledge, 1998) p.68.

⁹ William R Thompson, « The regional Sub-System » International studies Quarterly, Vol.17, March 1973, pp. 91-93.

¹⁰ علي محمد دياب، "مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، مجلد.28، ع.2، 2012، ص. 461.

¹¹ فيصل بوالجديري، خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها، السياسة الدولية، ع.205، يونيو 2016، ص. 31.

¹² عبد الفتاح نعوم، " أثر المعرفة المعاصرة في التطبيق الاستراتيجي للعالم: الاستشراق والفكر الاستراتيجي ودراسات المناطق،" مرجع سبق ذكره، ص. 65.

¹³ عبد الفتاح نعوم، أثر المعرفة المعاصرة في التطبيق الاستراتيجي للعالم: الاستشراق والفكر الاستراتيجي ودراسات المناطق، مرجع سبق ذكره، ص.25.

¹⁴ عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010، ص. 45.

¹⁵ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص.57.

¹⁶ جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

¹⁷ محمد عبد السلام، إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ع.185، يوليو 2011، ص. 6.

¹⁸ عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية: واقعها ونظرة في مستقبلها، مرجع سابق، ص.114.

¹⁹ عبد الفتاح نعوم، مرجع سبق ذكره، ص. 71.

²⁰ « what is the Middle east ? » in: <http://teachmideast.org/articles/what-is-the-middle-east>

²¹ جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

²² أحمد الكاتب، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ع. 198، نوفمبر 2014، ص. 24.

²³ مالك عوني، " الدور الملتبس: هل يعزز الأمن الإقليمي انتقالا عسيرا إلى التعددية القطبية؟" تحولات استراتيجية ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 205، يوليو 2016، ص. 5.

²⁴ Martin Beck, « the concept of regional power as applied to the middle east » in : Henner Furtig (ed), regional power in the middle east: New constellations after the Arab revolts ,New York: palgrave Macmillan,2014.,p.2.

²⁵ Ibid, p.3.

²⁶ E. Adler and P. greve, « when security community meets balance of power : overlapping regional mechanism of security governance, » Review of International studies, no. 35, 2009, p.81.

²⁷ Detlef Nolte, "regional power and regional governance," in Nadine Godehardt, Dirk Nabers (eds), Regional powers and regional orders , London : Routledge, 2011, p. 52.

²⁸ T.V. Paul, « regional transformation in international relations », in T.V.Paul (ed) International relations theory and regional transformation , Cambridge: Cambridge university press, 2012, p.5.

²⁹ Martin Beck, « the concept of regional power as applied to the middle east”, Op. cit, p. 3.

³⁰ Loc, cit.

³¹ Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003). P.10.

³² عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012، ص. 299.

³³ Amitav Acharya, "Regional Security Complexes" in the Third World: Stability and Collaboration” National University of Singapore, Department of political science, p.5.

³⁴ B. B Coskun, Regionalism and securitization : the case of the Middle East. In Harders, C. & Legrenzi, M. (Eds) Beyond regionalism : regional cooperation, regionalization in the Middle East , Hampshire : Ashgate, 2008, p. 91.

³⁵ Ebru Vural, « The Middle East as a regional security complex : continuities and changes in Turkish foreign policy under the JDP rule,” A THESIS SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY, 2010, P.24.

³⁶ Ibid, p.188.

³⁷ Coskun, " The European Neighborhood policy and the Middle East regional security complex” Insight Turkey, Vol. 8, 2006) p.48.

³⁸ Ebru Vural, “ The Middle East as a regional security complex : Continuities and changes in Turkish foreign policy under the JDP rule ,» Op. cit, p. 26.

³⁹ Barry Buzan and Ole Waever, Regions and powers, Op.cit, p.192.

⁴⁰ Ibid, p.193.

⁴¹ Ibid, p.193.